خالفت الأسواق الخليجية خلال أبريل بخسائر بلغت 4 مليارات دولار.. نتيجة تأجيل الترقية لـ «MSCI» وتداعيات الأزمة الاقتصادية على الشركات

البورصة تعمق جراحها.. 32 مليار دولار خسائر من بداية العام

■ 26,8٪ خسائر المؤشر العام للسوق الكويتي.. و30٪ خسائر السوق الأول منذ بداية العام الحالي ■ الأسواق الخليجية قيمتها ربحت 155 مليار دولار خلال أبريل.. لترتفع إلى 2,65 تريليون

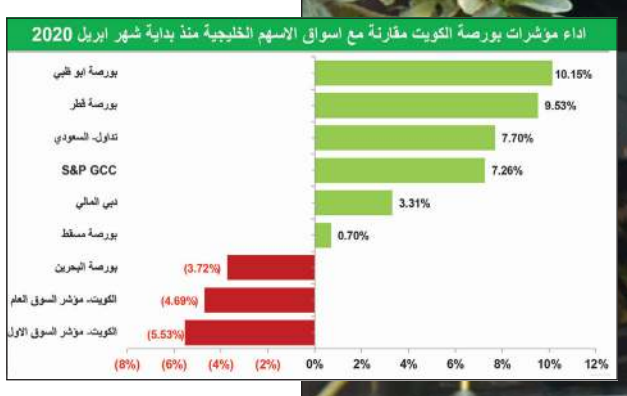

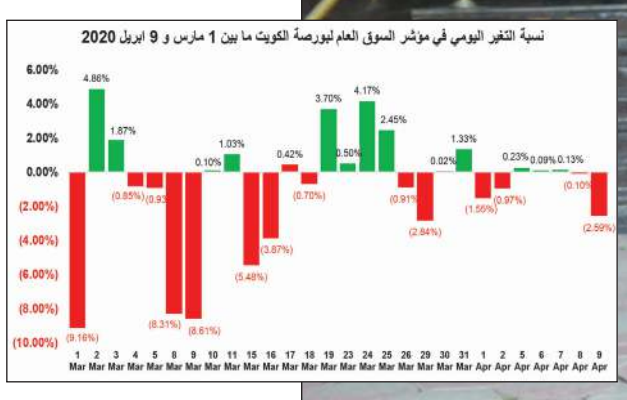

(متين غوزال)

المحلل المالي

مُنيت أسواق الأسهم الخليجية بخسائر قياسية خلال الربع الأول من 2020 بلغت نحو 485 مليار دولار، ما يعادل 16٪ من قيمتها السوقية، وذلك نتيجة الهلع من تداعيات الانتشار الواسع لڤيروس كورونا في معظم دول العالم ودول الخليج، وإغلاق الشركات في معظم القطاعات الاقتصادية، واتجاه الاقتصاد العالمي إلى ركود كبير لم يشهده منذ الحرب العالمية الثانية.

وفي ضوء هذه الأحداث السلبية المتسارعة، من المتوقع أن يسجل الاقتصاد العالمي خسائر بحدود 5 تريليونات دولار، وبالتالي انهيار أسعار النفط بأكثر من 60٪، نتيجة الانخفاض الحاد في الطلب على النفط المقدر بحوالي 25 مليون برميل يوميا.

انتعاش حذر

وعلى الرغم من الخسائر الحادة للأسواق في الربع الأول من العام الحالي، بدأت أسواق العالم ومعها أسواق الأسهم الخليجية بالانتعاش الحذر، مع بعض الاستثناءات في الخليج، مثل بورصة الكويت التي عمقت خسائرها لاسباب تتعلق بتأجيل المرحلة الاخيرة من ترقية السوق الى سوق ناشئ، بالاضافة الى تداعيات الازمة الاقتصادية والمالية على الشركات.

وكان لخطط التحفيز الاقتصادي التي اعتمدتها جميع الدول ومنها دول الخليج، والتي بلغت قيمتها أكثر من 8 تريليونات دولار، لإنقاذ الاقتصاد العالمي والشركات والوظائف، الأثر الإيجابي على اداء أسواق الأسهم، حيث هدأت من هلع المستثمرين وخففت من مستوى التذبذب في أداء الأسواق، ولكن مدى طول فترة الأزمة ونجاح التدخلات الحكومية والبنوك المركزية سيتحكم بسلوك المستثمرين في الفترة المقبلة.

واستطاعت أسواق الأسهم الخليجية خلال الأسبوع الأول من أبريل الجاري وحتى 9 منه، تعويض بعض من الخسائر التي لحقت بها في الربع الأول من السنة، حيث ربحت قيمتها السوقية الإجمالية حوالي 155 مليار دولار، اي ما يعادل 30٪ من الخسائر الناتجة عن أزمة ڤيروس كورونا، لتسجل قيمتها السوقية الإجمالية 2,65 تريليون دولار، حيث ساهمت سوق الأسهم السعودية بحوالي 136,5 مليار دولار من الارتفاع، وربحت بورصة قطر 13 مليار دولار، واسواق الاسهم الاماراتية ربحت 10 مليارات دولار، بينما خسرت بورصة الكويت 4 مليارات دولار لتتعمق خسائرها منذ بداية السنة الى 32 مليار دولار.

بورصة الكويت

وعلى صعيد مؤشرات بورصة الكويت، فقد خسر مؤشر السوق العام منذ بداية السنة وحتى 9 ابريل الجاري، حوالي 26,8٪ ومن الملاحظ انخفاض تذبذب السوق منذ 30 مارس ولكن السوق استمر في خسائره خلال الاسبوع الأول من شهر ابريل، حيث خسر 4,7٪ وبعد ان كان وصل الى ادنى مستوى له في 18 مارس لم يستطع السوق الا الارتفاع فقط بنسبة 3,43٪ من ادنى مستوياته نتيجة الضغط من انهيار أسعار النفط وتراجع احتمال الاتفاق من قبل أوپيك وشركائها على خفض الإنتاج بحوالي 10 ملايين برميل يوميا، بالإضافة الى تأجيل ترقية البورصة الى مرتبة الأسواق الناشئة على مؤشر MSCI للأسواق الناشئة من شهر مايو الى شهر نوفمبر من السنة الحالية. أما مؤشر السوق الأول فكانت خسائره اكبر، حيث خسر منذ بداية السنة 30٪ ولم يستطع تعويض الا جزء بسيط من خسائره بارتفاعه 5,4٪ من ادنى مستوى سجله خلال السنة.

أسواق الإمارات

أما على صعيد اداء المؤشرات، فلايزال سوق دبي المالي في صدارة الخاسرين بين الأسواق الخليجية نتيجة تعرض الاقتصاد بشكل اكبر لشلل القطاعات الاقتصادية الحيوية كالتجارة والسياحة والنقل والتجزئة والعقار وتأجيل معرض اكسبو 2020، حيث خسر منذ بداية السنة الحالية 33,8٪ ولم يشهد المؤشر انتعاشا ملحوظا منذ بداية أبريل الجاري، إذ ربح فقط 3,3٪، بينما ارتفع عن ادنى مستوى سجله في 5 ابريل بنسبة 8,8٪، بعد ان كان انخفض عند أدنى مستوياته بنسبة 39٪، وبالتالي بلغت خسائر القيمة السوقية منذ بداية السنة 27 مليار دولار.

بينما مؤشر سوق ابو ظبي للاوراق المالية، فكان اداؤه افضل، حيث قلص خسائره منذ بداية السنة الى 19٪ بعد ان ارتفع بنسبة 24٪ عن ادنى مستوياته التي سجلها في 17 مارس الماضي، وربح 10٪ في اول اسبوع من شهر ابريل.

السوق السعودي

أما سوق الأسهم السعودية فبعد ان خسر 29٪ حتى ادنى مستوى سجله مؤشر تداول في 16 مارس 2020، استطاع السوق تعويض نصف خسائره وارتفع بنسبة 18٪ منذ ذلك التاريخ لتتقلص خسائره منذ بداية السنة وحتى 9 ابريل الى 16,5٪ وبخسائر بلغت 254 مليار دولار منذ بداية السنة.

وبالتزامن مع هذه الخسائر فقد خسر مؤشر «ستاندرد آند بورز» المركب لدول مجلس التعاون S&P GCC ما نسبته 18٪ بعد ان كانت وصلت خسائره عند ادنى مستوى الى 28٪ وبالتالي ارتفع بنسبة 15٪ من ادنى مستوى في 16 مارس 2020.

إجمالي أصولها وصل إلى 760,2 مليون دينار خلال مارس الماضي

ماذا فعل «كورونا» في صناديق الاستثمار؟.. 21٪ انخفاض أصولها بـ 202,3 مليون دينار

■ تأجيل الانضمام لمؤشر MSCI لشهر نوفمبر يزيد الضغوط على الأسهم القيادية ■ بعض مديري الاستثمار اختاروا أسهماً وزادوا وزنها بمحافظهم.. فهل يكسبون الرهان؟

علاء مجيد

قراءة المشهد الراهن لا تحتاج الى خبرات، فالمؤكد أن البورصة الكويتية كباقي الأسواق العالمية تشهد ضغوطا تكاد لا تتوقف، حيث تأثرت كغيرها بانتشار ڤيروس كورونا الوبائي وزاد من أوجاعها التراجعات الحادة في أسعار النفط الذي يمثل الركيزة الأساسية للاقتصاد الكويتي، وما زاد من ضبابية الموقف تأجيل مؤسسة مورجان ستانلي انضمام الأسهم الكويتية الى مؤشر MSCI للاسواق الناشئة إلى شهر نوفمبر المقبل بدلا من مايو المقبل، حيث كان الجميع ينتظر تدفق مليارات الدولارات خلال أسابيع قليلة.

وقد انعكست تلك الظروف على استراتيجية الاستثمار لدى المؤسسات وصناديق الاستثمار والمحافظ المالية والتي اتجهت الى بيع الأسهم بشكل ملحوظ، خاصة الاسهم القيادية، وجاء ذلك بالتزامن مع خروج الاجانب من البورصة الكويتية خلال شهر مارس الماضي، حيث حقق الاستثمار الاجنبي صافي بيع بقيمة 358,4 مليون دولار (ما يعادل 111,9 مليون دينار).

وقد تباينت استراتيجية مديري الصناديق تجاه الاستثمار في الاسهم لشهر مارس الماضي، حيث فضل الكثير خفض الاستثمار خاصة في اسهم وطني وبيتك واجيليتي والمباني وقرين للبتروكيماويات، بينما اتجه بعض مديري الاستثمار الى زيادة المراكز في اسهم زين وبنك بوبيان.

وذلك بحسب الرصد الذي قامت به وحدة الأبحاث الاقتصادية بجريدة «الأنباء» لتغير قائمة أكبر الاستثمارات للصناديق الاستثمارية التي تركز على الاستثمار في الأسهم الكويتية وإفصاحات صناديق الاستثمار لتقاريرها الشهرية.

وانخفضت صافي أصول 28 صندوقا استثماريا تركز محافظها على الاستثمار في أسهم البورصة الكويتية بأكثر من 202,3 مليون دينار (ما يعادل 650 مليون دولار) ليصل إجمالي صافي أصول تلك الصناديق الى 760,2 مليون دينار في نهاية مارس بالمقارنة مع 962,5 مليون دينار بنهاية فبراير الماضي وبانخفاض قدره 21٪.

وسيطر انخفاض الوزن النسبي لسهم بنك الكويت الوطني (وطني) على تحركات مديري الاستثمار لخفض الوزن النسبي في 11 صندوقا استثماريا مقابل الارتفاع في 3 صناديق حصتها في البنك، فيما شهد شهر مارس خروج صندوقين استثماريين من قائمة اكبر المستثمرين، وهما صندوق الوسم وصندوق ثروة الاستثماري. كما خفض مديرو الاستثمار استثماراتهم في سهم بيت التمويل الكويتي (بيتك) اكبر البنوك الإسلامية في الكويت من خلال 18 صندوقا استثماريا مقابل الارتفاع في 8 صناديق لحصتها في البنك، فيما خرج صندوق استثماري واحد من قائمة اكبر المستثمرين خلال شهر مارس وهو صندوق الوسم مقابل دخول صندوق الوطنية الاستثماري الى قائمة اكبر المستثمرين.

وسيطر أيضا انخفاض الوزن النسبي لسهم اجيليتي على تحركات مديري الاستثمار بانخفاض الوزن النسبي في 20 صندوقا استثماريا مقابل الارتفاع في صندوق واحد لحصته في السهم، كما خرج صندوقان استثماران من قائمة اكبر المستثمرين لشهر مارس، وهما «صناديق الهدي الإسلامي» وفرصة المالي.

بينما زاد مديرو الاستثمار استثماراتهم في سهم زين بزيادة الوزن النسبي في 18 صندوقا استثماريا مقابل الانخفاض في 5 صناديق استثمارية وخروج صندوق واحد فقط من قائمة اكبر المستثمرين وهو صندوق الوسم مقابل دخول ثلاثة صناديق الى قائمة اكبر المستثمرين وهي صناديق الهدي الإسلامي وثروة الاستثماري وثروة الاسلامي.

بينما خفض جميع مديري الاستثمار استثماراتهم في سهم المباني من خلال انخفاض الوزن النسبي لـ 4 صناديق استثمارية وخروج صندوقين استثماريين من قائمة اكبر المستثمرين وهما صناديق الهدي الاسلامي وكاب كورب المحلي.

في المقابل، فقد رفع جميع مديري الاستثمار استثماراتهم في سهم بنك بوبيان من خلال 14 صندوقا استثماريا، فيما خرج صندوق واحد من قائمة اكبر المستثمرين وهو صندوق ثروة الاسلامي مقال دخول 5 صناديق دفعة واحدة الى قائمة اكبر المستثمرين لشهر مارس وهي صناديق الرؤية والرائد للاستثمار وفرصة المالي والمركز للعوائد الممتازة وكاب كورب المحلي.

بينما سيطر انخفاض الوزن النسبي على تحركات مديري الاستثمار باستثماراتهم في سهم القرين للبتروكيماويات بانخفاض الوزن النسبي للسهم في صندوقين استثماريين.

رصد للتغير في استثمارات الصناديق والمحافظ بالأسهم القيادية خلال مارس

الشركة	زادت أو ثبتت استثماراتها	خفضت استثماراتها	خرجت من قائمة أكبر الاستثمارات
وطني	3	11	2
بيتك	8	17	1
أجيليتي	1	20	2
زين	18	5	1
المباني	0	4	2
بنك بوبيان	14	0	1
قرين للبتروكيماويات	0	2	0

مديرو الاستثمار

الاستثمارات الوطنية: اتجهت الاستثمارات الوطنية الى زيادة الاستثمارات بشكل واضح في أسهم كل من بيت التمويل الكويتي «بيتك» وزين وبنك بوبيان، كما دخل مديرو الاستثمارات الوطنية في سهم جديد وهو سهم أعمال القابضة.

الكويتية للاستثمار: تظهر قائمة اكبر الاستثمارات خلال مارس الماضي لصناديق شركة الكويتية للاستثمار التركيز على اسهم زين وبنك بوبيان وفيفا.

كامكو انفستمنت: اتجهت صناديق كامكو الى زيادة المراكز بشكل واضح في بعض الاسهم التي تقوم بالاستثمار بها وهي زين وبنك بوبيان وبنك الخليج، فيما دخل مديرو الاستثمار في سهم واحد جديد الى قائمة اكبر المستثمرين لشهر مارس وهو سهم شركة الصالحية العقارية.

وفرة للاستثمار: اتجهت السياسة الاستثمارية للذراع الاستثمارية للمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية الى زيادة الاستثمار بشكل واضح في اسهم كل من زين وبنك بوبيان ومجموعة العربي القابضة.

المركز المالي: اتجهت صناديق المركز المالي الكويتي الى زيادة مراكزها بشكل رئيسي في اسهم كل من زين وبنك بوبيان.